الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.39

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
28 January 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ويناويسر ..... (ليختنشتاين)

ثم: السيد موريكاوا (نائب الرئيس) ..... (اليابان)

المحتويات

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-67963 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (A/57/3 وA/57/12 وA/57/324).

١ - **السيد لوبيرس:** مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن عدد اللاجئين، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قد اتسم بتراجع ملحوظ في العالم. ذلك أن عدداً كبيرا من اللاجئين عادوا إلى ديارهم في أفغانستان وإريتريا وسيراليون، في حين أن وقف الصراعات في أنغولا وتيمور الشرقية وسري لانكا، يدعو إلى التكهن بحدوث تحركات مماثلة، وأن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يواصل في جنوب شرقي أوروبا تخفيض أنشطته تدريجياً. ومن واقع هذا التطور، يجري التأكيد، اعتبارا من الآن، على إعادة الإدماج، وإعادة البناء وهو ما يندرج في إطار الحلول الدائمة التي تمنحها المفوضية أولوية عليا.

٢ - ومع ذلك، لا تزال المشكلات قائمة. وهكذا، فإن الاضطرابات التي شهدتها ليبريا، أدت إلى حدوث تحركات جديدة للسكان، وإن الأحداث التي وقعت مؤخرا في كوت ديفوار كانت موضع قلق، ويستمر المرء في مواجهة مشكلات في كولومبيا وفي منطقة القوفاز. وقال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتعاون بشكل وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومع هيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية، من أجل مواجهة هذه المشكلات.

٣ - وأضاف أنه تم اتخاذ تدابير، في غرب أفريقيا، من أجل حماية النساء والأطفال اللاجئين من التهديد بالاستغلال والأعمال العداونية، وتم طبقا لتوصيات اللجنة الدائمة المشتركة بين المنظمات، إعداد مدونة لقواعد السلوك من أجل الموظفين.

٤ - واستطرد يقول إن عددا من الدول قامت، في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، بتعزيز إمكانياتها لمكافحة الهجرة السرية وإساءة استعمال الحق في اللجوء، وهو خطوة لا تعارضها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع ذلك، فإن التطبيق غير الانتقائي لهذه التدابير يمنع أحيانا من الوصول إلى الإجراءات التي تحكم اللجوء ويؤدي أحيانا إلى رد عدد من طالبي اللجوء. وينبغي العمل على أن يستطيع اللاجئون الاستمرار في الوصول إلى إجراءات عادلة وسريعة، دون المخاطرة بإرسالهم إلى الملاحقة القضائية وإيداعهم السجن وتعريضهم للتعذيب والموت.

٥ - ومن بين المشكلات الأخرى التي يمكن التصدي لها، يبرز احتجاز طالبي اللجوء الذين يتعرضون للتعميم وإلى توجيه الانتقادات إليهم من جانب بعض أجهزة الصحافة وبعض المسؤولين السياسيين، وخاصة أثناء الحملات الانتخابية.

٦ - وقال إنه في إطار التوصل إلى حلول دائمة تقترحها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لحل مشكلة اللاجئين، قامت المفوضية بعدد من الخطوات القائمة على المشاركة وبالتعاون مع عدة شركاء.

٧ - وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع، تقترح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حلا متكاملا ينطوي على أربعة شُعب: الإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج، وإعادة التأهيل، وإعادة البناء. وهذه البرامج يجري تطبيقها حاليا في إريتريا وسيراليون وسري لانكا وأفغانستان، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة

الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الغذاء العالمي. وهي تدعو إلى المشاركة الفعَّالة من جانب الفرق التابعة للبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة ومن الجهات المانحة الثنائية والمتعددة والأطراف.

٨ - وبالنسبة للاجئين لمدة طويلة، تقترح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حلا يتمثل في التنمية عن طريق الإدماج المحلي. وبدلا من اعتبار اللاجئين على أنهم عبء فقط، ينبغي للبلدان المضيفة والمجتمع الدولي الاعتراف أن من بينهم فعاليات للتنمية. ونظرا لأن غالبية البلدان المضيفة هي من البلدان الفقيرة، فإنه ينبغي على الجهات المانحة أن توجه معونتها نحو المناطق حيث يقيم اللاجئيون، من أجل إفادة اللاجئين والسكان المحليين في الوقت نفسه.

٩ - وقال إن البحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين ينبغي أن يعتمد على شراكات جديدة. وقد ذكرت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مسألة اللاجئين على وجه التحديد، وضرورة الاهتداء إلى حلول دائمة، إذ أن مشكلة تنمية أفريقيا لا يمكن توخي حلها دون تسوية مشكلة اللاجئين. وإذا تم طرح مشكلة الفقر، فإن أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية لا تشير بالتحديد إلى اللاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعكف على حل مشكلة هذه الفئة من السكان الذين لديهم احتياجات معينة.

١٠ - وقال إن عملية المشاورات العالمية حول النظام الدولي لحماية اللاجئين أدت إلى اعتماد برنامج جديد للحماية، ينبغي أن يصلح كدليل عملي ليس فقط لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإنما أيضا للحكومات والمنظمات غير الحكومية ولشركاء آخرين. ومع احتفاظها بمكانتها المركزية، فإن اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين لم تعد كافية، ومن هنا جاءت فكرة عقد ''اتفاقية إضافية'' يتم ترجمتها عن طريق إقرار اتفاقات متعددة الأطراف تتيح مواجهة مشكلة اللاجئين على نحو أفضل. وينبغي أن تكمل هذه الاتفاقات الجديدة الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وأن تشكل إطاراً متعدد الأطراف لحماية اللاجئين والاهتداء إلى حلول دائمة، في بلدان الأصل في المقام الأول. وهي تتعلق بصفة خاصة بالتحركات القانونية للاجئين، والتدفقات الجماهيرية للاجئين، وإعادة التوطين، وإعادة الإدماج وإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات، وتسمح بتحديد أدوار المسؤولين في كل من بلدان الأصل، وبلدان العبور، وجهة المقصد النهائي.

١١ - ومن أجل إعطاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الوسائل اللازمة للاضطلاع بمهمتها على نحو أفضل، فإن الأمر ينطلق من البدء بعملية ''المفوضية عام ٢٠٠٤''، التي تستهدف لاحقا على وجه التحديد تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفتها مؤسسة متعددة الأطراف.

١٢ - وفي مواجهة عالمية مشكلة اللاجئين، من المناسب إعادة النظر في هيكل المفوضية، من أجل أن يتاح لكل من المناطق المشاركة الاهتداء إلى حلول.

١٣ - ومن أجل الاستجابة على نحو فعَّال لمطالب المجتمع الدولي، ينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتصرف في قاعدة مالية أفضل. وإذا كان النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يقضي بأن يتم تمويل المصروفات الإدارية بواسطة الميزانية العادية للأمم المتحدة، ونفقات عمليات تدخلها بواسطة التبرعات، فإن الواقع مختلف تماما، إذ لا تتلقى المفوضية حاليا سوى ٢٠ مليون دولار من الميزانية العادية للمنظمة.

١٤ - وأظهرت عملية ''المفوضية عام ٢٠٠٤'' أيضا ضرورة معالجة المسألة العامة المتعلقة بالهجرات الدولية على نحو شامل ومتضافر. ومن ثم فإن المفوضية سوف تعمل على

تعزيز التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية من أجل إمكان معالجة هذه المسائل على نحو أفضل.

١٥ - وإذا كان الاضطهاد والصراعات هي أصل مشكلة اللاجئين، فإن استمرار ظاهرة اللاجئين يمكن بدورها توليد صراعات وعدم استقرار. ومن ثم فإن حماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة لهذه الظاهرة يشكل ليس فقط ضرورة إنسانية وإنما أيضا مساهمة في السلام والأمن الدوليين.

١٦ - **السيدة كابالات** (جمهورية تترانيا المتحدة): أكدت الأهمية التي تعلقها حكومتها على مسألة اللاجئين ضمن برنامجها المتعلق بالتنمية، وأكدت في الوقت نفسه أنها تؤيد ولاية المفوضية. وإذا كانت التنمية التي محورها إدماج اللاجئين على الصعيد المحلي مبادرة إيجابية، فإنها ليست واقعية إلا عندما يكون عدد اللاجئين المعنيين محدودا، وهذه أبعد ما تكون الحالة في جمهورية تترانيا المتحدة حيث يبلغ عدد اللاجئين أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠، منهم ٥٠٠ ٠٠٠ موضوعون تحت مسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن ثم فإن جمهورية تترانيا المتحدة تنظر بقدر من التخوف إلى مسألة الإدماج المحلي وتعتقد أنه ينبغي الأخذ في الحسبان عدد اللاجين وطبيعتهم، ومدى حجم المعونة التي تقدمها المفوضية والمجتمع الدولي إلى حكومة البلد المضيف. وفيما يتعلق بالبحث عن حل دائم، وباعتبار النقص في الموارد، فإن جمهورية تترانيا المتحدة تحرص على التأكيد بأنه ينبغي الاستفادة على نحو أكبر من الإعادة الطوعية إلى الوطن ودعوة المجتمع الدولي إلى أن يساند بقدر أكبر الجهود المبذولة في هذا الشأن.

١٧ - **السيد حسين** (باكستان): أشار مع الاغتباط إلى التقدم الذي تحقق بفضل مبادرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الرغم من القيود المالية والعدد المتزايد للاجئين، مع العمل بصفة خاصة من أجل أن يتم مقدما إقرار ''الإجراءات ١،و ٢،و ٣''، وقد تم تحديد الأولويات وعقد المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية قبل انعقاد الاجتماع الوزاري لعام ٢٠٠١ الذي يمكن للحكومات بمناسبة انعقاده أن تجدد الالتزامات المعقودة في الاتفاقية المتعلقة بالنظام الأساسي للاجئين لعام ١٩٥١. وإقرار جدول الأعمال من أجل الحماية. وقال إن الوفد الباكستاني، على الرغم من أنه يحبذ تنظيم المحفل الذي يتوخاه المفوض السامي، يرى أن الفائدة المستهدفة من عمل الخبراء لا ينبغي أن تبعد إلى المستوى الثاني من الأهمية المشاركة التي تقوم بها الحكومات لأنه يعود إليها وحدها اتخاذ قرارات بالنسبة للمستقبل.

١٨ - وقال إن المبادرة المتعلقة بالإدماج المحلي هي مبادرة عظيمة، ولكن باكستان تشارك في هذا الشأن وجهة نظر الوفد التنزاني. ولا بد من الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه بالقدرة على الاستضافة لدى البلد وعدد اللاجئين المقرر استضافتهم، أي معرفة العقبات المادية التي تحول دون هذا الإدماج المحلي. وقال إن باكستان تؤيد كثيرا حل مشكلة العودة الطوعية إلى الوطن وإن كانت على استعداد لدراسة الحلول الأخرى التي يقترحها المفوض السامي، وخاصة فيما يتعلق بإعادة التوطين. وقد أتاح الاجتماع الوزاري لعام ٢٠٠١، إن عدد البلدان القابلة لاستضافة لاجئين بغرض إعادة توطينهم قد ازداد من ١٠ إلى ٢٣، وهذا يمثل تقدما ملحوظاً. وتطلب باكستان من المفوض السامي دراسة الإمكانيات القائمة في البلدان المعنية.

١٩ - وقال إن الحكومة الباكستانية على وعي بالصعوبات المالية لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يحتمل معه أن يحول دون أن يقوم المفوض السامي بولايته على وجه أفضل. ومن ثم فهو ينضم إلى النداء الموجّه إلى المانحين من أجل أن يقدموا مساهمات أكثر سخاء.

٢٠ - وقال إن العملية المتعلقة ''بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٤'' التي عرضتها اللجنة التنفيذية تتطلب من جميع الأطراف المهتمة بالأمر أن يثبتوا ما لديهم من تسامح ومرونة ويؤكد الوفد الباكستاني للمفوض السامي دعمه في هذا الشأن.

٢١ - **السيدة أحمد** (السودان): أكدت من جديد تأييد حكومتها لأعمال المفوض السامي الذي تود أن تعرض عليه سببين يدعوان إلى انشغالها. ففي المقام الأول، يود السودان معرفة ماذا يمكن فعله من أجل تخفيف الأعباء التي يمثلها بالنسبة للبلدان المضيفة اللاجئون الذين يعيشون خارج المخيمات، وهي مشكلة أشارت السودان إليها في مشروعي القرار المقدمين بشأن هذا البند من جدول الأعمال المطروح للبحث. وفي المقام الثاني، فإن الوفد السوداني، إذ يعي بالصعوبات المالية التي تحول دون قيام المفوض السامي بأداء ولايته، يطلب من المفوض السامي معرفة ما إذا كانت هناك مبادرات جديدة موضع دراسة للحصول على موارد إضافية. وقال إن السودان ينضم إلى النداء الموجّه إلى مجتمع المانحين.

٢٣ - **السيدة ودسموين** (النرويج): أعربت عن اعتقادها بأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوصفها منظمة، لا تفرد مكانة خاصة على درجة من الأهمية إلى اللاجئات وإلى الخصائص المتعلقة بنوع الجنس. وقالت إن الالتزامات الخمسة لصالح النساء التي ورد إحصاؤها في تقرير المفوضية (A/57/12)، تشكل مبادرة محمودة ولكن ينبغي أن تنعكس بدرجة أكبر في نطاق المفوضية ومجموع برامجها. وتقترح النرويج أن يتم داخل الإدارة إنشاء منصب رفيع المستوى يكلف شاغله بالعمل على تحقيق هذا الهدف، وتطلب من المفوض السامي ما إذا كان هذا الاقتراح يحظى بموافقته.

٢٤ - **السيد لوبيرس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): رداً على الملاحظات التي أبداها مندوب تنزانيا، أشار باختصار إلى الإمكانيات الثلاث التي يعرضها على اللاجئين، حسب الأحوال. وتحتل العودة الطوعية إلى الوطن المقام الأول، بالنظر إلى التكاليف التي يمثلها اللاجئون بالنسبة للعديد من البلدان. غير أن هذه الإمكانية تفترض مع ذلك عودة السلام والنظام إلى بلد الأصل بالنسبة للمعنيين، وتضطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجراء قوى في هذا الشأن، وخاصة في بوروندي وروندا. ويتألف الحل الثاني من تشجيع الاكتفاء الذاتي لدى اللاجئين، وخاصة بالنسبة للذين يقيمون خارج المخيمات. وفي هذا الشأن، يرى المفوض السامي أن التعهدات التي ارتبطت بها البلدان الغنية عند انعقاد مؤتمر مونتيري يتعين أن تشمل ليس فقط المساعدة العامة من أجل التنمية، وإنما أيضا مساعدة مخصصة للبلدان المضيفة للاجئين. إذ ينبغي عدم اعتبار اللاجئين فقط على انهم يشكلون عبئا اقتصاديا، وإنما يمثلون إمكانية أيضا، وهذا ما تشهده في زامبيا على سبيل المثال، حيث تم إدماج المزيد من اللاجئين في السكان. وقال إن دواعي الانشغال الناجم عن الحالة المالية للمفوضية لا ترتبط كثيرا بالمنظمة ذاتها، قدر ارتباطها بالأشخاص المكلفين بها والحلول غير الموفقة. وينبغي زيادة المساعدة العامة من أجل التنمية لأغراض تشجيع العودة الطوعية إلى الوطن، وإعادة البناء وإعادة الإدماج، وكل دولار أو يورو يستثمر في هذا المجهود يسهم في تشجيع مشاركة اللاجئين في عملية التنمية. وإنه من الخطأ الكبير اعتبار أن أنشطة التنمية ينبغي أن تسبق العودة إلى الوطن، وذلك لأن اللاجئين يريدون العودة إلى بلد الأصل وأن يحصلوا على فرصة. ويتمثل الحل الثالث، أخيرا، في إعادة التوطين وذلك في حالة ما إذا كان بلد الأصل يمنع أي مشروع للعودة. ومن ثم فإن المفوض السامي

يوجه نداء من أجل متابعة التقليد الإنساني المتمثل في اقتسام التكاليف المالية وليست الإنسانية فقط.

٢٥ - وأورد عددا من العناصر التكميلية للرد على الوفد الباكستاني، وقال المفوض السامي إن الأمر لا يتعلق فقط بالتمسك باتفاقية عام ١٩٥١، بل إنه من المهم أيضا زيادة المعونة العامة من أجل التنمية وتعزيز التعاون بين البلدان من أجل الاهتداء إلى حل لمسألة اللاجئين. وقال إن اللجنة التنفيذية للبرنامج سوف تدرس هذه الجوانب بمناسبة المشاورات المقبلة في إطار العملية المتعلقة ''بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٤''.

٢٦ - وفيما يتعلق باللاجئين الأفغان في أفغانستان، قال إن المفوضية لا تدخر جهدا لإدارة الحالة، وخاصة من أجل تسهيل عودة البشتون وحل المشكلات المرتبطة بمخيمات اللاجئين التي أكد عليها الوفد الباكستاني.

٢٧ - وقال المفوض السامي، دون أن يعيد النظر في مسألة دور الخبراء، إن مسألة ''المنتدى'' المتوخاة تستند في العام الأول إلى إرادة الدول. وينبغي في الواقع التعهد باتخاذ إجراء متعدد الأطراف وزيادة المساعدة العامة من أجل التنمية، وهذا يتوقف على الدول وحدها ودعم النهج المتعلق بتعزيز الاتفاقية.

٢٨ - وردا على السؤال الذي طرحه الوفد السوداني، قال المفوض السامي إنه ينبغي إقناع المجتمع الدولي بمضاعفة معونته من أجل تشجيع السلام والأمن والتنمية، وأكد القيمة الاستراتيجية لحل مسألة اللاجئين. وينبغي أيضا تقدير أهمية النُهج الدائرة حول ''عمليات الإعادة الأربع'' والإدماج المحلي، والتي تستهدف زيادة الدعم المالي من جانب البلدان، وخاصة الأكثر غنى، المقدم إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع ملاحظة أن مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، أقل من دولار لكل ساكن. وينبغي أيضا تشجيع إنشاء الشراكات بين البلدان، وخاصة فيما بين بلدان العالم الإسلامي التي بعضها في غاية الثراء والتي يمكن أن تسهم في توسيع قاعدة تمويل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٢٩ - وبعد أن لاحظ أن النرويج واحدة من أكبر البلدان المانحة، أوضح المفوض السامي أن المفوضية لا تعمل فقط على حماية المرأة، وإنما أيضا الاهتداء إلى حلول لمتاعبها. وقال إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعد من بين الأسباب الرئيسية التي تدعو إلى الانشغال، وجدير بالذكر أن معدلات الإصابة بهذا الوباء في مخيمات اللاجئين في أفريقيا أقل من المعدلات المسجلة في الخارج، وذلك بفضل العمل على الطبيعة الذي يتيح نقل المعلومات على وجه أفضل، وفضلا عن ذلك فإن المحرمات موجودة بدرجة أقل في المخيمات. وقال إن المرأة تقوم بدور كبير وينبغي في الوقت نفسه حمايتها والاستفادة من قدراتها. وأعلن المفوض السامي أنه سيقوم قريبا جدا بزيارة كولومبيا حيث أصبحت الحالة صعبة للغاية نتيجة لوجود عدد كبير من الأشخاص المشردين داخليا في البلد، وأشار إلى اتجاه نيته إلى دعوة المرأة إلى المساهمة في حل صعوباتها عن طريق رفضها لترك بلادها للسياسيين وتأكيد سلطتها الخاصة.

٣٠ - وقال المفوض السامي أنه يوافق على إنشاء منصب رفيع المستوى وأنه يعتزم أن يبحث ذلك مع المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل أن يتدارس معها أحكام التعاون بين المفوضية والمنظمة. وأعلن المفوض السامي أنه يصر على أهمية اتخاذ إجراء عملي من أجل حل مشكلة اللاجئين، وأكد لوفد النرويج أنه يشير إلى اقتراحه في هذه المناسبة.

٣١ - **السيد فوسانو** (اليابان): بعد أن أشار إلى الاهتمام الذي يعيره بلده إلى دينامية الشراكة بين مفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات أخرى، وخاصة اليونيسيف، في إطار إعادة إدماج العائدين إلى الوطن، طلب من المفوض السامي إنشاء شراكات جديدة مع منظمات أخرى.

٣٢ - **السيدة أويدراوغو** (بوركينا فاصو): بعد أن أشارت إلى الحالة في كوت ديفوار حيث يستعد أجانب عديدون للعودة إلى بلدهم الأصلي، طلبت من المفوض السامي أن يوضح الدور الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تأمين هذه العودة والمساعدة على إعادة توطين العائدين. وفيما يتعلق بالحالة المالية للمفوضية، أوضحت أن وفدها ينضم إلى النداء الذي وجهه المفوض السامي إلى المجتمع الدولي. وأكدت له أخيرا أن بلاده ستدعم القرار الذي يوصي بإطالة مدة ولاية المفوض السامي.

٣٣ - **السيدة نغوين** (كندا): بعد أن أشارت إلى الاتصالات بين المفوضية واليونيسيف بشأن موضوع الحالة الخاصة المتعلقة بالمرأة وأطفالها اللاجئين. وأوضحت أنه ينبغي سد الثغرة بين المبادئ وتطبيقها على أرض الواقع، طلبت من المفوض السامي أن يبين كيف يستهدف مشاركة الشركاء والدول الأعضاء في عملية المشاورات المعلنة، وما إذا كان يوصي بدعم الشراكة بين الفروع الإنسانية والسياسية والعسكرية لمنظومة الأمم المتحدة في الحالات الطارئة.

٣٤ - **السيدة جويس** (جنوب أفريقيا): قال إنها أخذت علما بالضغوط المالية المعلنة بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكذلك الزيارات التي قام بها المفوض السامي شخصيا إلى أفريقيا، وهي الأرض التي تستضيف نحو ٣٠ في المائة من اللاجئين في العالم، أشارت إلى الاهتمام البالغ الذي تعيره بلدها للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبصفة خاصة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقالت إن حكومة جنوب أفريقيا تؤيد المفوض السامي في رغبته في سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة من أجل التنمية، وهذا يتطابق تماما مع أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهي تساند، بصفة خاصة المبادرات المتعلقة بالشراكة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبين المنظمات الإنمائية الأخرى العاملة في زامبيا وإريتريا وسيراليون، على سبيل المثال، والتي تحقق فائدة للسكان المحليين مثلما تحقق فائدة للاجئين. وأنه مما يفيد السكان في البلدان المضيفة مثلما يفيد المجتمع الدولي تشجيع الاكتفاء الذاتي لدى اللاجئين، وكذلك فإن وفد جنوب أفريقيا مقتنع بأن اللاجئين نظرا لكونهم توصلوا إلى التغلب على الصعوبات البالغة، فقد اكتسبوا خبرة ثمينة جديرة بالانتفاع بها.

٣٥ - ولاحظت ممثلة جنوب أفريقيا أنه إذا كان الإجراء المتخذ لصالح اللاجئين يتم على أرض الواقع، فإن المقررات تتخذ والقرارات تعتمد في جنيف ونيويورك. وفيما يتعلق بخطة الحماية ومنتدى الخبراء المعلن عنه في تقرير المفوض السامي (A/57/12)، فإن جنوب أفريقيا تعرب عن مشاعر القلق لدى بعض الدول، وخاصة البلدان الأكثر فقرا التي ليس باستطاعتها، على المستوى الاقتصادي، استيعاب اللاجئين. ومن ثم فقد طلبت من المفوض السامي إجراء مناقشات مع البلدان الأفريقية حول البحث عن حلول دائمة قالت إنه لا يمكن فرضها على البلدان المعنية.

٣٦ - **السيد كونفورو** (مالي): أشار إلى حالات الاغتصاب وغير ذلك من معاملات لا إنسانية يتعرض لها اللاجئون ومدونة قواعد السلوك القائم على سياسة عدم التسامح من أجل علاج هذه الحالات، وطلبت من المفوض السامي الإعلان عن تفاصيل التدابير التي ترمي إلى منع هذه الممارسات المسيئة لصورة منظمته.

٣٧ - وفيما يتعلق بالأزمة في كوت ديفوار، قال ممثل مالي إن بلاده استضافت في أخوة اللاجئين الـ ٠٠٠ ٥ القادمين من هذا البلد. وحيّا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على السرعة التي تولت بها رعاية هذه الفئة من السكان الذين يعيشون حالة شقاء، ودعاها إلى مضاعفة الجهود من أجل مساعدة ليس فقط اللاجئين أنفسهم، وإنما أيضا البلد الذي استضافهم. ومع العلم بأن مفاوضات السلام جارية في كوت ديفوار، فإن وفد مالي يرجو أن تكون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد قامت بالتفكير في تطبيق نهجها المتعلق ''بالإعادات الأربع''، وهي الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة البناء، في هذا البلد، وقال إنه يود أن يعرف ما هي المساعدة التي تعتزم المفوضية تقديمها إلى السكان المشردين داخل حدود كوت ديفوار.

٣٨ - **السيد سيمانكاس غوتيريز** (المكسيك): طلب إلى المفوض السامي المزيد من توضيح التدابير المطبقة بمعرفة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمؤسسات والبرامج الأخرى من أجل منع أي استغلال جنسي أو غيره ضد اللاجئين، وأن يبين كيف سيعمل على إقرار مدونة قواعد السلوك ذاتها من جانب المنظمات الأخرى أو الأشخاص غير المنتمين إلى المفوضية والذين يشاركون في الأعمال المنفذة على أرض الواقع.

٣٩ - **السيد لوبيرس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال رداً على اليابان إن المساعدة المقدمة إلى اللاجئين تتطلب نهجا متكاملا يشترك فيه العديد من القائمين بالتدخل. وأعرب عن أمله في أن يقوم كل فرد بأداء دوره وأن يقول كل شيء معد لكفالة التنسيق بين العمليات. ويرى أن باستطاعة المنظمات غير الحكومية الكبرى التي لديها في الأغلب وسائل مالية تفوق كثيرا، ما لدى المفوضية، أن تضطلع بدور أكثر أهمية، دون الإقلال من أهمية العمل الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية الصغيرة على أرض الواقع.

٤٠ - ورداً على بوركينا فاصو ومالي حول موضوع الحالة في كوت ديفوار، قال المفوض السامي أن المفوضية هي متواجدة حالياً على أرض الواقع وتبذل كل ما في وسعها في محاولة للاهتداء إلى مخرج من هذا الصراع، ولكنه أوضح أن الأمر لا يعود إليها وحدها من أجل تسوية جميع المشكلات. وإذا ظل الحال، في هذه المرحلة، ذا طابع سياسي بصفة أساسية، فإنه سيحاول منذ الآن البحث مع البلدان المجاورة عن حل للأزمة.

٤١ - ورداً على الأسئلة التي طرحها الوفد الكندي، أكد المفوض السامي أنه يقيم علاقات عمل ممتازة مع كل من الفروع الثلاثة الإنسانية والسياسية والعسكرية - في المنظمة. ومع ذلك، فإن المفوضية سعيا منها إلى البحث عن حلول دائمة، سوف تعمل على الترتيب بدرجة أوثق بين الإجراءات التي تضطلع بها كل من هذه الفروع، والعمل بعد تجاوز مرحلة الأقوال. وفق نهج شامل ومتكامل. وأعرب المفوض السامي عن أسفه لأن اللاجئين لم يؤخذوا بعد. بشكل منهجي في الاعتبار في برامج التنمية الوطنية. وينبغي أن يدور محور المساعدة المقدمة إلى التنمية أكثر ما يدور حول البحث عن حلول للمشكلات المتعلقة باللاجئين وأن يعمل المرء على توفير اتفاقات خاصة متعددة الأطراف واختيارية.

٤٢ - وخاطب المفوض السامي ممثل جنوب أفريقيا، وحيا الجهود المبذولة من جانب رئيس البلد في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأشاد أيضا بالأمين العام للأمم المتحدة عما وجهه من نداءات إلى الدول طالبا منها مساندة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمزيد من السخاء في الإطار الإفريقي. ولا يتعلق الأمر ببذل المزيد من

الجهود الضخمة من جانب البلدان الإفريقية، وإنما دعوة البلدان الغنية إلى إثبات كرمها الزائد. إذ أن الحل هو ببساطة مسألة وسائل مالية.

٤٣ - وتطرق المفوض السامي بعد ذلك إلى مسألة وباء فيروس المناعة البشرية/الإيدز الذي عمل على زيادة هشاشة مجتمعات وسكان باتوا أكثر ضعفاً نتيجة للفقر والجفاف. وينبغي منح هؤلاء اللاجئين إمكانية أن يصبحوا منتجين نظرا لأن ذلك يمكن أن يعزز كياناتهم الاجتماعية التي دمرها الوباء.

٤٤ - ورداً على المكسيك، أوضح المفوض السامي أن بحثا متعمقا ناقض أقوال وسائط الإعلام بأن كشف أن أيا من موظفي الأمم المتحدة لم يتورط في الأمور موضع الاستنكار. ومن أجل أن تكون مدونة قواعد السلوك التي تم إعدادها بغية منع تلك التصرفات فعّالة حقا، لا بد من أن تقوم المنظمة غير الحكومية والشراكات الأخرى لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أرض الواقع، بتطبيقها هي أيضا. وأكد المفوض السامي أن شدة الفقر الواقع على القارة الأفريقية تؤدي إلى المزيد من ضعف السكان وتعرضهم لمزيد من مخاطر الاستغلال. ويهدد إنقاص الموارد المقدمة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بخطر المزيد من تضخيم الظاهرة. ولا بد إذن من إعطاء المفوض السامي الوسائل المادية التي تناسب اللاجئين والتي تساعده على الحفاظ على تواجد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المخيمات، ولا بد من السهر على التطبيق الصارم لمبدأ عدم التسامح بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الشريكة.

٤٠ - **السيد يعقوب** (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب عن تهانيه لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لما بذلته من جهود لصالح اللاجئين في أفريقيا. وتساءل كيف يمكن للمفوض السامي أن يميز بين اللاجئين والمهاجرين.

٤٦ - **السيد موريكاوا** (اليابان): نائب الرئيس، تولى الرئاسة.

٤٧ - **السيد ريداي** (إثيوبيا): قال إنه إذا كان يغتبط لمبادرة ''عمليات الإعادة الأربع'' التي أطلقها المفوض السامي، فإنه يشارك جمهورية تترانيا المتحدة آراءها فيما يتعلق بالإدماج المحلي، وهي فكرة مازالت غامضة وأنه يود المزيد لإيضاحها. وقال إنه يمكن أن يكون لهذا الإدماج عواقب ذات أبعاد ضخمة بالنسبة لأثيوبيا، وأعرب عن اعتقاده بأنه لا يمكن معاملة هذه الفكرة بخفة وأن هذا الحل ليس مستهدفا إلا بموافقة البلد المضيف.

٤٨ - وقال إن الوفد الأثيوبي يتساءل عما إذا كان تمويل التنمية عن طريق الإدماج على أرض الواقع لا ينطوي على مخاطر بالنسبة لتمويل التنمية عامة، إذا ما أخذنا في الاعتبار انخفاض الأموال المخصصة للمعونة العامة للتنمية. وما الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله من أجل محاربة الأسباب الأساسية للمشكلة بدلا من الانشغال بمصير اللاجئين دون غيرهم.

٤٩ - **السيد سيمبولون** (إندونيسيا): أعرب عن شكره للمفوض السامي لاهتمامه الدائم بالبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين في العالم اجمع، وأعرب عن تقديره بصفة خاصة لما اتخذه من إجراءات في تيمور الغربية. وفيما يتعلق بالنداء العالمي المشترك الموجه بمعرفة الأمم المتحدة والحكومة الإندونيسية في عام ٢٠٠١ من أجل حشد الأموال لصالح الجهود الرامية إلى تسوية مشكلة اللاجئين في تيمور الشرقية والعودة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين في المكان، يوجه الوفد الإندونيسي نداءً إلى المجتمع الدولي من أجل الإعلان عن مساهماته في هذا المشروع أو زيادتها.

٥٠ - **السيد عثمان** (الجزائر): أشار إلى الفقرة ٩٧ من تقرير المفوض السامي (A/57/12)، وأعرب عن اغتباطه للاهتمام الذي أبداه المفوض السامي بالنسبة للاجئين في شمال أفريقيا وأكد له تعاون بلده. وقال إنه فيما يتعلق بالعبارة الواردة بين أقواس والتي توضح القول ''وفقا لأرقام الحكومة''، بعد الإعلان عن عدد اللاجئين الصحراويين، فهل ينبغي أن يفهم من ذلك أنها الأرقام المرسلة من الحكومة الجزائرية؟ وهل ينبغي أن يستخلص من ذلك أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليس لديها إحصاءات فيما يتعلق بعدد اللاجئين الصحراويين؟ وفضلاً عن ذلك، فإنه فيما يتعلق بتندوف، وهي مدينة تقع في جنوب غربي الجزائر في منطقة الصحراء الغربية ويمكن أن تؤدي إلى لبس، باعتبار أن الصحراء الغربية تعني الأرض الواقعة غربي الجزائر من الناحية الجغرافية، وتدرج في برنامج الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. وترجو الجزائر أن يأخذ المفوض السامي في اعتباره هذه الملاحظات لدى صياغة تقارير في المستقبل.

٥١ - **السيد لوبيرس** (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): رد على الجماهيرية العربية الليبية، وقال إنه ليس من السهل التمييز بين اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين. ويعني مصطلح اللاجئين أشخاصا فروا من العنف والاضطهاد أو الذين لديهم أسباب للتخوف من ذلك. ومع ذلك، فإن البلدان التي تقبل أيضا أشخاصا تركوا بلادهم لأسباب إنسانية، وهذا يعني أنهم تركوا بلادهم لأنهم تعرضوا إلى أشكال مختلفة من التمييز. والمرء مرغم على الاعتراف بأن المهاجرين الاقتصاديين يتبدون في أغلب الأحيان على أنهم طالبو لجوء. ولا بد إذن من وجود نظام أمثل لتنظيم المهاجرين يتيح إنشاء معايير واضحة للتمييز بين مختلف الفئات. وحقيقي أن الحالة في الوقت الحالي ليست واضحة، مما يفتح الطريق أمام جميع أساليب التحايل في التعامل مع الكائنات البشرية التي تستغل أكثر الفئات ضعفاً.

وقد أوضح المفوض السامي في خطاب الاستهلالي أنه يتعاون في هذا الشأن مع المنظمة الدولية للهجرة ومع منظمة العمل الدولية.

٥٢ - وردا على إثيوبيا، أوضح المفوض السامي أن للدول الحق المتعلق بالسيادة والحد من الإدماج المحلي، ولكن ينبغي ملاحظة أن عرض إمكانيات على اللاجئين يمكن أن ينطوي على نتائج إيجابية للغاية. ولهذا السبب يصر على الجانب المتعلق بالمساعدة الإنمائية. ولا ينبغي في رأيه أن يكون هناك تعارض بين المساعدة الإنمائية عامة والمساعدة الإنمائية المقدمة في إطار اللاجئين لأنه يرى أن كل استثمار يرمي إلى جعل اللاجئين عنصرا منتجا في المجتمع يحقق فائدة مزدوجة، وهو ما تعي به المنظمات الإنمائية أكثر فأكثر. وحتى إذا كان من المفضل القيام بالعودة الطوعية إلى الوطن، ينبغي أيضا مواءمتها بعنصر يتعلق بالمساعدة الإنمائية.

٥٣ - وقال إنه إذا تم منذ ٥٠ سنة إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل حماية اللاجئين والاهتداء إلى حل لمشكلاتهم عن طريق العودة إلى الوطن أو الإدماج، فإننا نلاحظ حاليا، ترددا من جانب البلدان الغنية، بل والبلدان الأخرى، في قبول اللاجئين. ويرى المفوض السامي من جانبه، أنه ينبغي مطالبة الدول الغنية أن تقدم مساهمات مالية كبيرة من أجل منح اللاجئين إمكانية بدء حياة جديدة، حسبما. يفضلون، أو العودة إلى بلدهم الأصلي الذي يمكن عندئذ أن يستفيد من مساعدة إنمائية، أو العودة حتى إلى بلد مجاور الذي يستحق في هذه الحالة مساعدة إنمائية سخية، أو أيضا عن طريق برامج مناسبة لإعادة التوطين.

٥٤ - ووجه المفوض السامي الشكر إلى الوفد الإندونيسي على كلماته الرقيقة، وأوضح فيما يتعلق باللاجئين في تيمور الشرقية، أنه يمكن للمفوضية أن تعمل عما قريب على

تنشيط شرط الوقف. وقال إنه ليساند النداء الموجه إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم دعمه المالي إلى المشروع.

٥٥ - وردا على ممثل الجزائر، أكد المفوض السامي أن الحالة ليست واضحة حقا فيما يتعلق بعدد اللاجئين الصحراويين، وإنما يتعين الآن بصفة خاصة الاهتداء إلى حل، وإنه يتعين من أجل ذلك أن يقوم جميع الأطراف بالاستثمار في تدابير ترمي إلى إقامة الثقة على نحو يتيح فتح الطريق أمام حل سياسي. ولا بد من ملاحظة أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تهدف إلى تنسيق المساعدة بل إلى الاهتداء إلى حلول.

٥٦ - **السيد داكال** (نيبال): أعلن موافقته على فكرة ''الإعادات'' الأربع التي اقترحتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأعرب عن شكره للمفوض السامي لما أورده من إيضاحات لفكرة برنامج التنمية عن طريق الإدماج المحلي، وهي نهج جدير في رأيه، بالبحث المتعمق حالة حالة.

٥٧ - وأشار وفد نيبال إلى الفقرة ٧٢ من التقرير (A/57/12) التي أشار فيها المفوض السامي إلى وجود ٠٠٠ ٨١ بوتاني يقيمون في نيبال، وقال إن بلاده تسعى وستظل تسعى إلى البحث عن حل من خلال المفاوضين الثنائيين إزاء هذه الفئة من اللاجئين المقيمين في شرقي البلاد.

٥٨ - وأعرب عن شكره مرة أخرى لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وللجهات المانحة للمساعدات الإنسانية التي يقدمونها لنيبال.

٥٩ - **السيد القادري** (المغرب): أوضح أن بلاده أعربت دائما عن تحفظاتها حول مصداقية الأرقام التي يتم إبلاغها إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بعدد اللاجئين الصحراويين في المخيمات. وتريد المغرب أن يعود إليها اللاجئون الذين يعود أصلهم إلى مقاطعات المغرب، وقد أعلنت دائما عن استعدادها لتنفيذ تدابير للثقة، ومن ثم فإن إذا لم يتم إقرار هذه التدابير فإن الخطأ لا يعود إلى المغرب.

٦٠ - **السيد لوبيرس** (المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): قال إن المغرب ونيبال تشهدان حالات مماثلة، ولديهما مشكلة تتعلق باللاجئين لمدد طويلة. وأعرب عن اغتباطه لأنه علم أنه تجري في حالة نيبال مفاوضات ثنائية من أجل التوصل إلى حل. وفي حالة اللاجئين الصحراويين، فإن المفوض السامي لا يهتم كثيرا بالعدد المضبوط للاجئين قدر اهتمامه بالاهتداء إلى حل للمشكلة. وأكد للبلدين أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي تحت تصرفهما من أجل تسهيل التفاوض، ولكنها غير مسؤولة عن ركود الحالة، ولا تستطيع أن تأمل إلا في أن تسود حالة مزاجية أفضل حتى يمكن الاهتداء إلى حل قبل أن تضطر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وقف عملياتها.

٦١ - **السيد ديوي** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشاد بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي يعتبر الإجراء الملحوظ المتخذ في أفغانستان مثالا واضحا على هذه الجهود. وقال إن المساعدة من أجل إعادة آلاف اللاجئين إلى وطنهم هي دون الكثير من الجدال انطلاقة نحو إعادة إعمار البلد ونجاحه. وإذا كان قد تحقق قدر كبير من التقدم على نحو ما أشار إلى مشاهدته لدى زيارتيه الأخيرتين لأفغانستان، إلا أن هذا التقدم يظل هشّاً ويتطلب من المجتمع الدولي أن يتعهد بقوة بالحفاظ على دعمه لهذا البلد. وقال إن عدم الأمن يظل عقبة أمام تعزيز المجتمع المدني والأنشطة الإنسانية في أفغانستان. ويفترض تعزيز الأمن القيام، بشكل منسّق، بإنشاء جيش وقوات للأمن، وإقامة نظام قانوني، وخاصة تنفيذ إقامة كيانات وبرامج إنسانية. وينبغي للجهات المانحة أن تواصل دعمها

لهذه العمليات سواء على صعيد إعادة الإعمار أو صعيد المساعدة الإنسانية، وهذا ما ينبغي منذ مدة طويلة.

٦٣ - وقال إن الاهتداء إلى حلول دائمة هو الهدف النهائي، وأعرب عن اغتباطه للمبادرات التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والرامية إلى الإعادة الطوعية إلى الوطن (وعلى سبيل المثال في أنغولا وإريتريا والصومال وسيراليون) والجهود المبذولة من جانب الدول المضيفة من أجل تشجيع الاندماج المحلي، وقال إن وفد الولايات المتحدة يكرر تفضيله لإعادة توطين اللاجئين، وهي وسيلة للحماية والحث على تقاسم المسؤوليات.

٦٣ - وبالنسبة للملايين من اللاجئين، فإن الحالة السائدة في بلدانهم الأصلية، تلقي بظلالها القاتمة على الأمل في التوصل إلى حل. وعلى نحو ما أكد المفوض السامي، فإنه ما لم يتم الاهتداء إلى حل لمشكلة اللاجئين، فسوف تكون فرص السلام والتنمية محدودة سواء في أفريقيا أو في غيرها من بلدان العالم.

٦٤ - وينبغي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مواجهة التدفقات الجديدة للاجئين في العديد من البلدان الأفريقية، أن تعمل مرة أخرى على حشد الموارد. وأعرب عن قلق الولايات المتحدة في هذا الشأن إزاء الدعم غير الكافي من جانب بعض البلدان والمنظمات الإقليمية، على نحو يؤدي بالضرورة إلى تعرّض المفوضية إلى ضربات تتعلق بالميزانية وأن تكهناتها بالنسبة للنفقات قد تم استعراضها بالنقصان باعتبار عدم كفاية الموارد. وقال إن حماية اللاجئين وأنشطة المساعدة أمران لا ينفصلان؛ ومن ثم فإن الولايات المتحدة تقدم الجزء الأساسي من معونتها إلى اللاجئين من خلال وساطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكثر من خلال تمويلها عدة منظمات لديها أنشطة ذات صلة. وأشار الوفد الأمريكي إلى أن حكومته دفعت أكثر من ٢٥٥ مليون دولار إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٢ من بينها ١٠٠ مليون دولار مخصصة للبرامج التي تتم إدارتها في أفريقيا.

٦٥ - وقال إن الولايات المتحدة توجه نداء يدعو إلى التعددية لأن هذا النهج وحده إذا كان متضافرا ومنسقا يتيح استخدام المساهمات على نحو أفضل، وتجنب التداخل بين الأنشطة والعمل وفقا للشراكة الحقيقية لصالح اللاجئين، وعلى كل فرد أن يتحمل مسؤولياته. والجدير في هذا الشأن الإشادة بكرم البلدان المضيفة للاجئين والتي تعتبر في عداد المانحين.

٦٦ - وقال إن حماية اللاجئين هي من مهمة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويعرب الوفد الأمريكي عن اغتباطه لطريقة التعامل مع الادعاءات القائلة بالاستغلال الجنسي والموجهة إلى موظفي المفوضية. وأن المفوض السامي يؤكد للاجئين أنهم موضع حماية قانونية وأيضا حماية جسمانية ونفسية، وهو ما يصعب أحيانا كفالته إلا بمساندة المجتمع الدولي. وقال إن جدول الأعمال الخاص بالحماية يضم في هذا الشأن خطة عمل مفيدة للمفوضية وللدول والشركاء، الذين يسعى الوفد الأمريكي إلى أن يعمل معهم من أجل تحديد الأولويات وتحقيق الأهداف المحددة. ويتمثل أحد هذه الأهداف في تسجيل اللاجئين، وهو أمر لا غنى عنه قبل إعادة التوطين. وترى الحكومة الأمريكية أنها تود المشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودول أعضاء أخرى من أجل إقامة نظام للتسجيل القانوني.

٦٧ - وقال إن التنسيق يشكل عاملاً رئيسياً، وأن الكيان الذي أقيم في أفغانستان بواسطة برنامج المفوضية يشكل نموذجا للتنسيق والتعاون ودعم القدرات والتحول بعد انتهاء الصراع. وقد وحدت الوزارات الأفغانية والمنظمات الدولية وغير الحكومية والبلدان المانحة والبنك الدولي جهودها من

أجل ضمان الاستقرار والتقدم، وبوسع المرء استلهام هذا الكيان في حالات أخرى.

٦٨ - وأختتم ممثل الولايات المتحدة كلمته مؤكداً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعم حكومته لجهود المفوضية، وخاصة من أجل حشد المانحين.

٦٩ - **السيد موسبي** (الدانمرك): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد، وكذلك البلدان المنتسبة وأيسلندا، وقال أن مشكلة اللاجئين هي إحدى مسائل الساعة العاجلة، وذلك لأنها تتعلق ليس فقط بمسألة إنسانية هامة وإنما أيضاً بمسألة تؤثر على الاستقرار الإقليمي بقدر ما يمكن أن تؤدي حالات اللاجئين إلى إطالة أمد خلق التوترات عند الحدود فضلاً عما تتضمنه من عواقب سلبية ومن أجل أن تحسن المفوضية أداء عملها، ينبغي لها أن تتكيف مع تطور الحالات دون أن تضحي بالكثير من احترامها للمبادئ التي تحكم عملها.

٧٠ - وفيما يتعلق بخطة الحماية، التي جاءت في أعقاب مشاورات عالمية أطلقتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٠، يعتزم الاتحاد الأوروبي أن يشارك على نحو فعال في متابعة الخطة ويرى أنها لابد أن تحدد بوضوح الأولويات التي من شأنها أن تجعل الخطة فعالة بقدر الإمكان.

٧١ - وقال أن الاتحاد الأوروبي أخذ علما مع الارتياح بالمبادرات التي أطلقها المفوض السامي لدى الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية، المنتدى والاتفاقية التي تم إنشاؤها من أجل استكمال اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولاتها، والتي من شأنها إنشاء اتفاقات جديدة تشكل جزءاً من إطار متعدد الأطراف لحماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة في مناطق الأصل بأن يتم التأكيد على تقاسم الأعباء والمسؤوليات، وهما مظهران كثيرا ما حظيا باهتمام اللجنة التنفيذية لدى إجتماعها في عام ٢٠٠٢ والذي على أساسه تصر رئاسة الاتحاد الأوروبي على عقد اجتماع للمجلس الأوروبي في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٧٢ - ومن أجل تحسين الحماية والمساعدة، لابد من إقامة نظم فعالة لتسجيل اللاجئين وإعداد ورقات تضم بيانات إحيائية. وقد علم الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أن الأولوية سوف تمنح لإنشاء هذا النظام.

٧٣ - ومن أجل السماح للاجئين بأن يمارسوا حياة تتسم بالكرامة والجدوى وتقديم مساهمة إلى البلدان المضيفة، ينبغي أن يكون الامتياز للاكتفاء الذاتي.

٧٤ - وقال أن الاتحاد الأوروبي يعرب عن اغتباطه للجهود التي يبذلها المفوض السامي من أجل البحث عن حلول دائمة، الأمر الذي يفترض وضع المزيد من التأكيد على الاحتياجات المؤقتة بعد انتهاء الصراعات أو عندما تطول إحدى حالات اللاجئين. وينبغي حقاً السعي إلى كفالة ظروف مناسبة للعودة وإعادة الإدماج فيما يتعلق باللاجئين في بلدانهم الأصلية. وإذا كان المرء لا يستطيع سوى الابتهاج في هذا الشأن بالعودة الجماهيرية للاجئين في أفغانستان، فإنه يكفي الآن الاهتمام بالجانب المتعلق بالانتعاش وإعادة الاعمار. وينبغي عدم تجاهل المزيد من إدماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة.

٧٥ - ويبغي أيضاً أن يتم بكل قوة مكافحة الأسباب الأولية لحالة اللاجئين التي تحول دون تدارك الصراعات وتسويتها، وذلك من خلال توطيد السلام وإشاعة الثقة. وكثيرا ما يتم عن طريق النهج الشامل إزاء حالات الصراع، بما في ذلك النهج الإقليمية، حل حالات الأزمة المتعلقة باللاجئين.

٧٦ - وأعرب عن اغتباط الاتحاد الأوروبي إزاء التعاون الذي يقيمه المفوض السامي مع البنك الدولي وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي وكذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتي ترمي إلى أن تحقق للقارة السلام والاستقرار والرفاهية عن طريق التنمية المستدامة. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي إدماج اللاجئين وإدراجهم في الخطط العامة للتنمية.

٧٧ - وقال أن نحو ١٠ في المائة من المهجرين من النساء والأطفال وأن الادعاءات الأخيرة بوقوع عنف جنسي في مخيمات اللاجئين في غرب أفريقيا تدل على أنه ينبغي المزيد من حماية هذه الفئات من السكان. وقد اتخذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدابير من أجل إطلاق إجراء وقائي بما في ذلك إعداد مدونة لقواعد السلوك.

٧٨ - وأشار إلى مشكلة الأشخاص المشردين في بلدانهم، وقال أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ أن المجتمع الدولي لا يستطيع دائماً الوصول إلى هؤلاء السكان الذين يحتاجون كثيراً رغم ذلك إلى حماية ومساعدة، وذلك لأنه بالإضافة إلى عدم الأمن والاضطهاد اللذين يتعرضون لهما، فإنهم يفتقدون إلى الاحترام اللازم. وهؤلاء السكان من الواضح أن المسؤولية عنهم تعود بالدرجة الأولى إلى الحكومات ولكن لأن الحكومات ليس لديها الموارد ولا الوسائل الكافية لتقديم المساعدة والحماية اللازمتين إلى هؤلاء الأشخاص، فإنه يعود إليهم المطالبة بمساعدة المنظمات الدولية والعمل على أن يكون بوسع المنظمات الإنسانية إقامة صلة بالأشخاص المشردين.

٧٩ - وقال أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالاغتباط لإنشاء فريق خاص من أجل المشردين في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بتشرد الأشخاص داخل بلدانهم، وهي المبادئ التي أعدها الممثل الخاص للأمين العام من أجل المشردين في بلدانهم. وتقيم منظومة الأمم المتحدة إجراءاتها استناداً إلى قاعدة التعاون ولا يسعنا سوى الإشادة بجهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأنها تعمل في ظل الشفافية.

٨٠ - وقال أن الصعوبات المالية التي أحاطت بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تهدد بعرقلة أنشطتها. والاتحاد الأوروبي يعلم أهمية الجهود التي يبذلها المفوض السامي من أجل توسيع قاعدة المانحين وتوزيع الأعباء بدرجة أفضل، حتى يستطيع جذب موارد إضافية، بما في ذلك القيام بتمويل إضافي. والاتحاد الأوروبي في مجموعه هو أكبر مساهم بدرجة كبيرة في موارد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٨١ - وإذ يعي الاتحاد الأوروبي بأن ضخامة المشكلة تستدعي تعاونا أكثر تنسيقا، يعرب عن اغتباطه لأن المفوض السامي يواصل تعزيز التعاون مع جميع شركائه. ونظراً لأن اللجنة الأوروبية من أوائل الجهات المهتمة بأعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ونظراً لما لديه من خبرة في مجال اللجوء، فإنه يأسف لعدم استطاعته أن يفهم داخل اللجنة التنفيذية منح وضع معزز إلى اللجنة الأوروبية. ويأمل في أن يكون ذلك الاتفاق أمر مؤجل.

٨٢ - وأضاف أنه من الواضح أن المفوض السامي يعمل على تعزيز دور المفوضية بصفتها منظمة متعددة الأطراف. وأنه أشار إلى أنه يعتزم مطالبة الجمعية العامة بتفويضه في إنهاء أعماله التي تمس تحديد الاتجاهات العامة لأنشطة المنظمة في المستقبل فيما يتعلق بصفة خاصة بإدارة المفوضية وتمويلها ووضعها داخل منظومة الأمم المتحدة.

٨٣ - وفي الختام، قال أن الاتحاد الأوروبي يدعو من جديد البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٩٦ أو التي لم تقم بتطبيقهما بعد إلى أن تفعل ذلك.

٨٤ - **السيدة بوهوا إكسي** (الصين): قالت إن عودة مليونين من اللاجئين أو المشردين الأفغان إلى أفغانستان تشكل أهم واقعة في السنة الفائتة فيما يتعلق بحالة اللاجئين

في العالم. وأضاف أن الوفد الصيني يحيي الجهود التي بذلها جميع الذين ساهموا في هذه العودة وتعتقد أن مسألة اللاجئين الأفغان سوف يتم حلها سريعاً.

٨٥ - وقالت إن عدد اللاجئين الذين يدخلون في اختصاص المفوض السامي، على الرغم من انخفاضه بشكل محسوس، قد ارتفع مرة أخرى إلى ١٩,١ مليون نسمة. وإذا كان يتعين على المجتمع الدولي مساعدة البلدان التي يستضيفها، فمن الجدير بهم أيضاً أن يتصدوا لأسباب المشكلة عن طريق إشاعة السلام والاستقرار وأن تتجنب حدوث تدفقات ضخمة من اللاجئين والمشردين من جديد. وفي هذا الصدد، تدعم الصين بنشاط الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي تم إنشاؤها بناء على مبادرة من البلدان الأفريقية، وأنها على استعداد للإسهام في تنفيذها.

٨٦ - وأعربت عن اغتباط الوفد الصيني لإعداد جدول أعمال للحماية في إطار المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية، فضلاً عن اقتراح تعزيز الاتفاقية بما يهدف إلى استكمال اتفاقية ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بوضع اللاجئين. والصين على استعداد إلى المشاركة بدور نشط في المشاورات التي ستجري مع الأطراف المهتمة بالأمر، في إطار البحث المشترك عن حلول.

٨٧ - **السيد سيمانكاس غوتيريز** (المكسيك): قال إن المكسيك التي هي طرف في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، المتعلقين بوضع اللاجئين، تؤيد كل التأييد الأهداف والمبادئ الواردة في هذه الصكوك.

٨٨ - وتعتقد المكسيك أيضاً أنه ينبغي البحث عن حلول دائمة وكفيلة بتلبية الاحتياجات الخاصة للاجئين، وخاصة العودة الاختيارية إلى الوطن والإدماج الكامل للاجئين في البلدان المضيفة. وأعرب عن اغتباطه للانخفاض الملموس في عدد اللاجئين الذي أعلن عنه المفوض السامي لدى انعقاد الدورة الثالثة والخمسين للجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين-وهو تطور يشهد بتنفيذ حلول دائمة. وترى المكسيك أيضاً أنه مع المساعدة اللازمة يمكن للاجئين أن يقدموا مساهمة حقيقية في تنمية البلدان المضيفة وأن يستعدوا في أفضل الظروف للعودة عندما يحين الوقت إلى بلدهم الأصلي.

٨٩ - وقال أن المكسيك ترى أنه ينبغي اتخاذ تدابير لتجنب إساءة استعمال الحق في اللجوء وخاصة من جانب كيانات إجرامية أو إرهابيين، فإنه ينبغي الحرص على حماية حقوق اللاجئين وتجنب المساس بمبدأ اللجوء.

٩٠ - وينبغي لبرنامج حماية اللاجئين أن يعيد بوضوح تأكيد المبادئ المتعلقة بالحماية الخاصة التي يحتاج إليها اللاجئون. ولا يمكن انتهاك هذه المبادئ بذريعة النضال بصفة خاصة ضد الاتجار بالكائنات البشرية. وينبغي أن يقوم البرنامج على احترام حقوق الإنسان، وتجنب التمييز، والعنصرية، وكراهية الأجانب، والكفاح ضد الانحياز الضار الذي يعاني منه اللاجئون، وإفراد مكانة لحالة المرأة. وينبغي أيضا أن يتم بشكل وثيق الالتحاق بالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مجموعه في حماية اللاجئين.

٩١ - وتعمل المكسيك من جانبها على إيجاد حلول دائمة، تقوم على المبادئ المذكورة. وهكذا فإنه عن طريق "برنامج تثبيت الهجرة" منحت نحو ٢٤ ٥٠٠ غواتيمالي وثائق توفر لهم التجنس أو وضع الزائرين أو المهاجرين. وفي أعقاب اتفاق عقد مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن اللجنة المكسيكية لمساعدة اللاجئين تضطلع منذ آذار/مارس ٢٠٠٢ بالمسؤولية عن تحديد شروط اللاجئ. واعتبارا من الخبرة التي اكتسبتها الحكومة، فإنها تعتزم تركيز عملها من الآن فصاعدا على الإجراءات المتعلقة بالأعمدة التالية وهي: تنسيق عمليات التدخل مع منظمات المساعدة الإنسانية،

ودعم الهياكل الإدارية المكلفة بملف اللاجئين، وإدارة السياسات العامة المتعلقة باللاجئين.

٩٢ - وأخيرا، فإنه على الرغم من نواحي التقدم المشجع الذي تم إحرازه، تظل المكسيك تشغلها الصعوبات التي ينبغي القضاء عليها أيضا، وخاصة عن طريق المعلومات التي تشير إلى الاستغلال الجنسي الذي يمارسه أعضاء الموظفين الإنسانيين. وتأمل المكسيك في اتخاذ التدابير اللازمة بعد تحقيقات يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٩٣ - **الأسقف مارتينو** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أخذ علما مع الاغتباط بتضاؤل عدد اللاجئين في العالم، وهو ما أشار إليه تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/57/12). غير أنه أعرب عن انشغاله إزاء واقع أن العديد من الأشخاص المشردين ما زالوا يتواجدون غالبا أمام الحدود المغلقة أو يضطرون إلى مواجهة العنف أو كراهية الأجانب.

٩٤ - وعن طريق مؤسسات مختلفة، مثل المجلس البابوي لرعاية المهاجرين والمشردين، ومؤسسة كاريتاس الدولية، والنجدة الكاثوليكية والخدمة اليسوعية للاجئين، تعمل الكنيسة الكاثوليكية، على تلبية حاجات الآلاف من الأشخاص المشردين. وفي عام ٢٠٠١، وعلى أرض الولايات المتحدة وحدها، قدمت إلى ٥٤١ ٣١٩ من اللاجئين والمهاجرين مساعدة في مجال التوطين وجمع شمل الأسر والتعليم والخدمات القانونية ودروس في اللغة.

٩٥ - وجدير بالذكر أن نشير إلى الدول التي تستضيف اللاجئين والتي الجزء الأكبر منها في حاجة هي نفسها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم إليها مساعدة.

٩٦ - وقال إنه فيما عدا اللاجئين الذين تكرس مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نفسها لهم، من الجدير بالذكر الإشارة إلى الأشخاص المشردين في العالم وعددهم نحو ٥٠ مليون نسمة. ويوجه الكرسي الرسولي نداء إلى الدول لكي تضطلع بمسؤولياتها، وخاصة عن طريق ضمان أمن جميع الأشخاص المشردين على أرضهم وأن تكفل لهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٩٧ - **السيد المهاجري** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن الاتحاد، عن طريق شبكته من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، يتعاون منذ فترة طويلة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال مساعدة اللاجئين والمطالبة لهم بملجأ. ولما كانت مهمة المفوضية تتمثل في تأكيد حماية اللاجئين، فإن مهمة الاتحاد تتمثل في تلبية احتياجات جميع الأشخاص الضعاف مهما كان وضعهم. وينبغي للدول احترام التزاماتها التي ارتبطت بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي صكوك أخرى وأن تكفل للمهاجرين والمشردين الحماية التي يحتاجون إليها.

٩٨ - ومن المؤسف أن المناقشة الحالية المتعلقة بضعف الأشخاص المشردين تحول اهتمام المجتمع الدولي نحو مشكلات أخرى تعنى فقط بعدد صغير من الناس، ومنها على سبيل المثال النقل السري للأشخاص والهجرات السرية. ولا يمكن للاتحاد، الذي يهتم بهذه المشكلات، أن يقبل إلقاء اللوم على الضحايا، الذين تدفعهم غالبا حالات ميئوس منها ويحتاجون كثيرا إلى الحماية.

٩٩ - وقال إن حالة الضعف لا تنتهي عندما يصل اللاجئون أو المهاجرون إلى البلدان المضيفة، وذلك لأننا لاحظنا حالات متعددة من كراهية الأجانب والتعصب خلال السنوات العشر الأخيرة وخاصة غداة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وفي هذا الإطار العسير يقوم الاتحاد بمتابعة أعماله.

١٠٠ -والاتحاد الذي شارك، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حكومات وتنظيمات غير حكومية في إعداد برامج لحماية اللاجئين، يعرب عن اغتباطه لاعتماد هذا البرنامج. ومع ذلك، إذا كان لا بد من وضع مسألة حماية اللاجئين في إطار اتفاقية ١٩٥١، فإنه يتعين أيضا العمل على ألا تؤدي القيود المفروضة على التحركات الثانوية إلى تعريض المهاجرين إلى الاضطهاد في البلد المضيف الأول.

١٠١ -وسوف يبحث الاتحاد هذه المسائل كلها في إطار التضافر الذي أقيم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف ومنظمات أخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠١.